وفي واحد من احاديثه الصحافية، ابّان هذا الجدل، في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧، تبسَّط وزير النفط والثروة المعدنية السعودي، احمد زكي اليماني، في عرض مضار وقف ضخ النفط. وقد أبلغ الوزير الى الرأي العام ان «البترول سلاح فعال وخطير في معركتنا مع عدونا، شريطة أن يستخدم هذا السلاح بوعي وادراك، وألا نكون كمن يطلق رصاصة في الهواء، فلا تصيب عدواً، وقد ترتد عليه لتجرحه»[٥١]. وحذر الوزير السعودي من ان الاسواق العالمية محدودة، والمملكة، او غيرها، من الدول العربية المنتجة للنفط، سوف تضحّي بسوقها الذي تفقده، ولن تتمكن من ان تستعيض عنه بأسواق أخرى مملوكة لغيرها، الا في المدى البعيد وبكثير من الصعوبة[٥٢]. وبيّن الوزير «أن سياستنا البترولية تتركز في شعار مبسَّط، هو ان البترول ملك للشعب، من حقه ان يستفيد منه، كمّاً وكيفاً، والاّ يفرط في قطرة منه او ريال من دخله»[٥٣]. ورأى المسؤول السعودي ان الولايات المتحدة وبريطانيا «باستطاعتهما ان تحصلا على استهلاكهما من البترول من بلاد منتجة غير عربية»[٥٤]، ناسفاً، بذلك، أي جدوى لحظر تصدير النفط العربي اليهما. وفي هذا الحديث ذاته، كما في الكثير من امثاله، عدد هذا المسؤول ما تعرضت له السعودية من مضار جراء وقف ضخ النفط، فأعلن ان الوقف الذي امتد منذ بداية القتال حتى الآن، والذي لم يحدث اي ضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا، قد تسبب في انخفاض الانتاج السعودي انخفاضاً كبيراً؛ ثم قال ان ذلك «سبّب خسارة تقدر بمئات الملايين من الريالات، ولا يزال قرار المقاطعة نافذ المفعول، ولا تزال خسارتنا، تبعاً لذلك، مستمرة ومتزايدة»[٥٥]. وأظهر الوزير السعودي ان الجهات غير العربية التي يحصل الغرب على نفطه منها، الآن، تحقق مكاسب ما كانت تحلم بها، مؤكداً، في سياق ذلك، ان «ليس باستطاعتنا ان نقيم حول من نعتبرهم اعداء لنا حصاراً بترولياً محكماً»[٥٦]. وأضاف الوزير الى كل ما تقدم، ان الخسائر التي منيت بها دولته، بسبب وقف الضخ الى عدد من الدول، «فرضت علينا اعادة النظر في الجزء المتبقي من ميزانيتنا للسنة المالية الحالية»[٥٧]؛ وتنبأ بأن دولته سوف تضطر «الى ايقاف بعض المشروعات وتخفيض أوجه المصروفات، بما في ذلك مرتبات الموظفين، وربما اضطررنا، أيضاً، الى فرض ضريبة مؤقتة لتلافي الخسارة»[٥٨]. وفي مقارنة ذات مغزى واضح بين العمل الفردي النابع من مصالح السعودية، وحدها، ومقتضيات العمل الجماعي العربي، وفي ما يشبه الانذار المبطن الى العرب الآخرين، قال اليماني: «ان الأمر يختلف باختلاف الهدف الذي نقصد اليه من عملنا. فقد يكون العمل الفردي المدروس مجدياً وواجباً، والعمل الجماعي، القائم على وحدة الصف العربي، امراً مطلوباً ومرغوباً، شريطة ان يكون الاخير مدروساً غير مرتجل. اما في ما يختص بالعمل المتعلق بالنفط، فيجب ان يصدر القرار فيه عن الدول المنتجة له، والتي يمثل النفط مورداً اساسياً لدولها»[٥٩].

القمة المصغرة في القاهرة

وبينما اتصلت الجهود المتعددة من أجل تهيئة الأجواء وارساء الأسس اللازمة للتضامن العربي الذي فرضته حرب حزيران (يونيو) على الجميع تقريباً، وفيما كانت الدبلوماسية العربية ناشطة في اكثر من بلد باتجاه عقد القمة الرابعة، احتفظ القادة البعثيون في سوريا بموقفهم المتشدد ضد التعاون مع الانظمة المحافظة، منطلقين من عدم الثقة بها وباجراءاتها، وظلوا متمسكين بطروحاتهم السابقة، معتبرين أن الوحدة، أو التعاون، بين الانظمة والقوى الوطنية التقدمية هما البديل المطلوب والفعال للتضامن العربي او لوحدة الصف العربي. فعل القادة البعثيون في سوريا ذلك، حتى بعد ان اتضح لهم ان الرئيس عبدالناصر لم يعد، بعد، مستعداً لمجاراتهم في هذا الاتجاه بل غدا مصراً على الاحتفاظ بمظاهر التضامن العربي التي برزت في اثناء القتال وراغباً في تطويرها. وقد رأى